



usmlo.org

صوت الثورة

يا عمال كل
البلدان،
إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

التجريم والبطالة المتفشيتين جرائم ترتكبها الحكومة للعمل في سبيل توجه جديد للإقتصاد والسياسة

المسجونين من بين الأفارقة الأمريكيين الذكور من الفئة العمرية بين 20 و 34 سنة واحد من كل تسعة، و واحد من كل 15 بالنسبة لمن هم فوق الثامنة عشرة. يمثل الأفارقة الأمريكيون 13% من متعاطي المخدرات، إلا أن نسبة المعتقلين منهم بتهمة حيازتها تبلغ الـ 35% و نسبة 55% من إجمالي حالات الإدانة و نسبة 74% من إجمالي من يتم حبسهم بسبب حيازتها. ففي 15 ولاية على الأقل، بلغ عدد الذكور السود المسجونين بتهمة حيازة المخدرات 20 إلى 57 ضعف عدد نظرائهم من الذكور البيض. تلجأ الدولة إلى إجراءات عنصرية مثل توقيف الأشخاص وتفتيشهم و معدلات التجريم المرتفعة حيال مخالفات بسيطة متعلقة بحيازة مخدرات مثل الماريوانا، بالإضافة إلى مدد أحكام بالسجن دنيا إلزامية والتي يمكن لها الزج بالقاصرين في السجن مدى الحياة وسواها الكثير. تدل هذه الوقائع على جرائم الحكومة الأمريكية وهي جرائم إبادة جماعية و جرائم عنصرية منهجية متفشية في كافة مؤسسات الدولة الأمريكية. وتظهر بوضوح أن الإعتماد على هذه المؤسسات المعادية للناس والمتهمة بإرتكاب هذه الجرائم لن يحل أيًا من المشاكل القائمة.

الدولة الأمريكية هي دولة عنصرية كما تظهر معدلات التجريم والبطالة المرتفعة بين الأفارقة الأمريكيين. فأكثر من نصف الأفارقة الأمريكيين بعمر التشغيل (بين 16 و 64) هم عاطلون عن العمل في خمس مدن رئيسية في الولايات المتحدة، وهي بفالو و كليفلاند و شيكاغو و ديترويت و ميلواكي. كما تفاقمت معدلات البطالة بين الشبان وبخاصة الأفارقة الأمريكيين. وبالنسبة لهذه الفئة العمرية على وجه الخصوص، فقد إنخفض عدد الموظفين من 46% عام 2000 إلى 26% عام 2011. بلغ عدد العاملين من بين المراهقين الأفارقة الأمريكيين ممن يعيشون في الفقر (من عائلات يقل مدخلها السنوي عن 20,000 دولار سنوياً) 12 من كل 100 مراهق في عام 2010. وارتفعت هذه النسبة إلى 15% بالنسبة لتشغيل المراهقين السود من عائلات يتراوح مدخلها السنوي بين 20,000 و 39,999 دولار. تفصح هذه الأرقام قتل الحكومة في ضمان الحق بالعمل والتعلم والعمل من أجل إنهاء اللامساواة. يمثل الأفارقة الأمريكيون قرابة 12% من عدد سكان الولايات المتحدة، ولكن 44% من كل المساجين في البلاد. يبلغ عدد

الثانية

على

التتمة

إنتصارات بطولية يحققها الفلسطينيون المضربون عن الطعام في المعركة ضد الحجز العسفي

سجينين الـ 70 يوماً. لم يكن تحركهم إحتجاجاً على الحجز الإفرادي والإعتقال الغير محدد الأجل، بل أيضاً في سبيل الحقوق الفلسطينية كلها. أعلن قدرة فارس رئيس منظمة السجين الفلسطيني يوم 14 مايو أن إتفاقاً بين لجنة السجناء الفلسطينيين وإدارة السجون الإسرائيلية قد تم توقيعه في سجن عسقلان بحضور ممثل عن الحكومة المصرية التي رعت الإتفاق. وفق وكالات الأنباء، فإن بعض التنازلات الأساسية يمكن تلخيصها بالتالي:

مع حلول ذكرى النكبة الفلسطينية يوم 15 مايو، والتي تمثلت بطرد الفلسطينيين من وطنهم عام 1948، أذعنت إسرائيل لبعض المطالب المحقة للسجناء السياسيين الفلسطينيين المضربين عن الطعام. باشر السجناء بإضرابهم الجماعي في 17 أبريل وهو ما بدأ كتحرك من 1,600 سجين سرعان ما تحول ليضم 2,500 من مجموع السجناء الـ 4,600 في السجون الإسرائيلية. تحي صوت الثورة الشجاعة الجبارة والتضحيات العظيمة للشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص آلاف السجناء السياسيين في السجون الإسرائيلية، والذين يواصلون رغم ظروفهم الصعبة إستنباط الوسائل للإنتصار على المحتل. إستمر إضراب العديد من السجناء عن الطعام لما يزيد على 50 يوماً، فيما تجاوز إضراب

الخامسة

على

التتمة

عيشهم ومجتمعهم. يعني هذا كذلك أن يتم إعادة استثمار الناتج الاجتماعي لمجهود الطبقة العاملة في برامج اجتماعية وخدمات عامة و في إقتصاد إنتاجي في حيزه الإنتاجي على نحو خاص في سبيل إزدهار الجميع وليس فقط أقلية محظوظة تستفيد من عمليات الإنتاج الواسعة. فلنأس الحق، أيما عاشوا و عملوا، بصناعة القرار.

لا بد من حل مشكلة اللامساواة السياسية و حرمان الناس من صناعة القرار. لا بد من حرمان رأس المال الإحتكاري المهيمن على الثروة والسلطة ومعهم أوليغارشيتهم الحاكمة وبقية الأجهزة العامة و الخاصة التي عليها قد يسيطرون، لا بد من حرمانهم من سلطة تجريد الناس من حقوقهم ومن الثروة التي ينتجها إقتصادهم الإقتصادي. لا بد من تجريدهم من سلطة حرمان الأفارقة الأمريكيين و الأقليات الأخرى من حقوقهم و سلطة حرمان الشعب عامة من سلطة صناعة القرارات. يمكن إتخاذ إجراءات تتكفل اليوم بالتنظيم على أساس تجمعاتنا و عمالنا ونسائنا و شباننا و إخواننا وأخواتنا من الأفارقة الأمريكيين من أجل العمل كصناع قرار. ومن تمثلات هذا التوجه الجديد العمل الجماعي و النضال من أجل تطوير مجالس تمكين سياسية في إطار النضال من أجل حقوقنا.

نعيش في مجتمع يتمتع بإقتصاد حديث إجتماعي تنتج فيه الطبقة العاملة فائضاً من الثروة. ويمكن لهذا المجتمع أن يضمن حقوق التوظيف والتعلم لكافة أفرادها وبنوعية عالية. فعلى الحكومة، كونها ممثلة المجتمع، مسؤولية ضمان الحقوق والمساواة. بخلاف هذا، تسعى الحكومة الأمريكية إلى ضمان إستمرار اللامساواة المتفشية و ضمان كينونة الإقتصاد في خدمة المصالح الإحتكارية لا مصالح العامة. لاتخدم العنصرية واللامساواة الصالح والمصلحة العامة، وإنما تصيب المجتمع بالداء و تعرقل التقدم و إزدهار أفراد المجتمع كجزء من البشرية الواحدة. الظروف مهيئة لخط مسار جديد للإقتصاد وللسياسة دفاعاً عن المصلحة العامة و ضمانة لحقوق الجميع. تحت صوت الثورة كافة المقاومين بالتحرك بفاعلية أكبر لتأسيس أرضية جديدة للنضال دفاعاً عن حقوق الجميع في مواجهة الحقوق الإحتكارية. تتمثل مسؤوليتنا الاجتماعية الجماعية في تحقيق مسار جديد لسياسية و إقتصاد البلاد بشكل يعكس الطبيعة الاجتماعية المتداخلة للإقتصاد و لأسلوب العيش الحديث الذي نحيا. ويعني التوجه الجديد كذلك تمتع الناس بحق التحكم بأموالهم السياسية والإقتصادية وحق صناعة القرارات التي تؤثر على أماكن عملهم وقطاعاتهم الإقتصادية ومؤسساتهم الاجتماعية وأماكن

قيام شرطة مدينة نيويورك بتوقيف شبان أفارقة أمريكيين بما يتجاوز نسبتهم في المدينة علي غريب، Think Progress

الذكور السود من سكان المدينة والبالغ 158, 406. بالإضافة إلى تضخم نسب توقيف السود واللاتينو مقارنة بعددهم من إجمالي السكان، يتبين إزداد احتمال تعرض المجموعتين للتفتيش، مع الإشارة إلى أن الأسلحة التي كانت بحوزتهم أقل من نسب تلك المصادرة من البيض. دافع العمدة بلومبرغ ومعه قائد شرطة المدينة ريموند كيللي في سياق برنامج الأول الإيسوعي في الشهر الفائت عن سياسة التوقيف والتفتيش، ولها يعود الفضل حسبهما بإنقاص معدلات الجرائم في المدينة إلى النصف. إلا أنه من غير الواضح كيف أدت هذه الإستراتيجية إلى نتيجة مماثلة. فبالمقارنة بين عامي 2003 و 2011، إزداد عدد التوقيفات بأكثر من نصف مليون على رغم مصادرة 172 بندقية إضافية فقط. إن هذه لقفزة كبيرة لدى إكتشاف بندقية واحدة لكل 266 حالة توقيف بالمقارنة مع وجود بندقية واحدة لكل 3000 فرد كما كان الأمر عليه سابقاً.

في السنة الأولى من ولاية مايكل بلومبرغ كعمدة لمدينة نيويورك، بلغ عدد من أوقفوا وإستجوبوا في الأمكنة العامة للمدينة الـ 97,296. وبحلول عام 2007 وبالتزامن مع الترويج العدواني لإستراتيجية إدارة بلومبرغ بتوقيف وبتفتيش الأشخاص، قامت الشرطة بما يزيد عن نصف مليون توقيف. وإرتفع العدد إلى رقم 685,724 شخص تم توقيفهم العام الماضي. ووفق إتحاد نيويورك للحقوق المدنية، فإن إغلبية حالات التوقيف شملت أفارقة ولاتينيين [...]

يحمل تقرير الإتحاد إتهامات بالإستهداف العنصري في حالات التوقيف والتفتيش. ففي الدوائر الإنتخابية ذات الحضور الأدنى للسود وللاتينو (14% أو أقل)، بلغت نسبة المستهدفين بالتوقيف من السود واللاتينو الـ 70 بالمئة. وقد يكون أكثر الأمور إدهاشاً ما نقلته صحيفة وول ستريت جورنال بأن عدد من تم إيقافهم من بين الذكور السود بين سني 14 و 24 (والبالغ 168,126) يتجاوز إجمالاً

usmlo.org

بالعربية والإنكليزية والإسبانية

الإستغلال العنصري لإتهامات حيازة الماريوانا لتوسيع نطاق التجريم الجماعي

قانوني. يتم بعدها تلفيق حيازة الماريوانا علناً بحق هؤلاء وإعتقالهم. فخلال السنوات الخمسة الماضية في ظل عمادة بلومبرغ، قامت شرطة مدينة نيويورك بتوقيف أشخاص بتهم تتعلق بالماريوانا أكثر من مجموع من تم إيقافهم خلال السنوات الأربع والعشرين الماضية.

وشهدت ولاية كاليفورنيا كذلك زيادة ملحوظة في عدد التهم المتعلقة بحيازة الماريوانا وعلى أسس عنصرية من قبل الحكومة. تشير دراسات الحكومة الأمريكية باستمرار إلى أن الشباب السود يستخدمون الماريوانا بمعدلات أقل من نسب إستخدامها من قبل الشباب البيض، ولكن يستمر تجريم الشباب السود بنسب أعلى لا تتناسب مع ما سبق. وتشير إحدى الدراسات الخاصة بكاليفورنيا إلى التالي:

- تتجاوز نسب توقيف السود لحيازة الماريوانا في كافة مقاطعات الولاية الـ 25 الأكبر حجماً ضعفي وثلاثة أضعاف وحتى أربعة أضعاف معدلات توقيف البيض.
- في مقاطعة لوس أنجلوس حيث يقيم عشرة ملايين شخص أي ربع سكان ولاية كاليفورنيا يتم توقيف السود بنسب تتجاوز ثلاثة أضعاف معدلات توقيف البيض. ورغم أن نسبة السود من سكان المقاطعة أقل من 10%، إلا أنهم يمثلون 30% ممن يتم توقيفهم لحيازة الماريوانا.
- إن التوقيفات العنصرية المتعلقة بالماريوانا هي ظاهرة تشمل النظام بأكمله وتتفشى في كل مقاطعة و كل قسم شرطة في الولاية وفي خارجها أيضاً. تشير الوقائع إلى أن التوقيفات هذه ما هي إلا سلاح تستخدمه الدولة لفرض التجريم الجماعي وليس ناجم عن تحيز شخصي من قبل عنصر دورية الشرطة الذي يقوم بالتوقيف.

برغم نزع صفة الجرم عن الماريوانا في ولاية نيويورك منذ 1977 فإن التهم الموجهة على أساسها تستخدم لتجريم وحبس الشباب الأسود والبوررتوركي وسواهم من الشباب اللاتينو. فقد تم إعتقال مايقارب الـ 400,000 معظمهم من الشبان الأفارقة الأمريكيين واللاتينو بتهم بسيطة تتعلق بالماريوانا في ظل حكم عمدة مدينة نيويورك بلومبرغ و رئيس شرطة المدينة كيللي. ففي عام 2011 وحده بلغ عدد حالات التوقيف لحيازة الماريوانا 50,684، وهو الأعلى في تاريخ المدينة. التهمة الرئيسية الأكثر حضوراً في حالات التوقيف هي حيازة الماريوانا من قبل من تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة من سكان المدينة. تتم هذه التوقيفات عادة نتيجة لسياسة شرطة مدينة نيويورك بإيقاف وتفتيش المارة والسائقين حيث يوقف شباب الإقليبات الوطنية ويتم تفتيشهم دون إرتكابهم أي جريمة وإبتعاد وجود أي شبهة بها. تم في العام 2011 توقيف عدد قياسي من الأفراد بلغ 685,724. ومقارنة بباقي المدن والمقاطعات الأمريكية، تنصدر مدن نيويورك وبفالو وسيراكيوز قائمة المدن التي تسودها فوارق على أسس عرقية تتعلق بحالات الإعتقال الناجمة عن حيازة كميات صغيرة من الماريوانا.

رغم أن البيض يتعاطون الماريوانا بمعدلات أعلى من بقية السكان، إلا أن 85% ممن يتم إعتقالهم لحيازة الماريوانا هم من السود واللاتينو معظمهم تحت سن الثلاثين حيث يتم تفتيش وتلفيق تهم زائفة لمعظمهم بشكل غير قانوني. يتم توقيف مئات آلاف الناس لم تتركب الغالبية العظمى منهم أية جريمة. يتم وعلى نحو غير قانوني تفتيش عشرات الآلاف وتلفيق إتهامات لهم وتوقيفهم وتجريمهم لحيازة الماريوانا. تدل الدراسات على أن أغلبية من يتم توقيفهم بتهمة حيازة الماريوانا لم يظهرونها علناً (وهو ما يعد جنحة)، بل كانت كمية صغيرة منها في جيبهم و تم إكتشافها عن طريقة تحايل الشرطة أو نتيجة تفتيش الأشخاص بشكل غير

فيلادلفيا تعمل على إلغاء نظام المدارس العامة

التعليم العام يخدم المصلحة العامة ويتوجب تجديده لا تدميره

من بين أنظمة التعليم العام في البلاد وتتألف من نحو 300 مدرسة. في نهاية أبريل الماضي، أعلنت لجنة إصلاح المدارس في فيلادلفيا، وهي هيئة معينة من قبل حاكم الولاية الجمهوري توم كوربيت وعمدة المدينة الديمقراطي مايكل نتر، أعلنت عن قرارها بإغلاق 64 مدرسة عامة في السنوات الخمسة القادمة، على أن يتم إغلاق 40 مدرسة مع بداية العام الدراسي 2013 - 2014. ولم تكشف اللجنة عن أسماء المدارس الأيكة للإغلاق. وعلى أن يتم إغلاق ستة مدارس إضافية في كل من السنوات التالية. شرح المشرف على الإصلاح في اللجنة توماس كندسن النقاط الرئيسية للخطة مؤكداً أنها تمثل "تفكيكاً لدائرة المدارس على أساس

يتعرض نظام التعليم العام في أنحاء البلاد لعدوان تترعمه الحكومة الفدرالية عن طريق فرضها لأنظمة إختبارية وبرامج تقييم لأداء المدرسين ولتغييرات في آليات الإدارة لهذا القطاع تهدف جميعها إلى تدمير التعليم العام. يطالب الطلبة والمدرسين والأهالي بتجديد التعليم العام بدل تدميره، وذلك من خلال رفع سويته وتطوير هدفه في خدمة الصالح العام أي التعليم لغاية التنوير ولضمانة تأهيل شبابنا وشاباتنا للمساهمة في حل المشاكل الإجتماعية وللإنخراط في النضال من أجل تقدم المجتمع. في سياق الإعتداء على التعليم العام، الإعتداء الحاصل في فيلادلفيا هو الأحدث. دائرة المدارس في فيلادلفيا هي الثامنة من حيث الحجم

المركزي القائم حالياً إلى النصف: فمن عديد 1,100 من الموظفين في العام 2010، قلص العدد إلى 600 وسيخفض إلى 250 موظفاً في السنة القادمة. كما يصرار إلى تجريد المكتب من معظم صلاحياته.

تهدف هذه الخطة إلى تقويض مبدأ أن التعليم العام هو لخدمة العموم وبأنه لا بد من محاسبة الحكومة كي تقوم بصيانة وتعزيز الحق بالتعلم. تطرق كندسن إلى هذه المسألة لدى تعريجه على ضمانة التعليم، وقال: "هناك أشخاص يقومون بتوفير الخدمات عينها لقاء مقابل أقل وإن دون السوية ذاتها." وأضاف بأن "ما تقوم به الشبكات الأخرى في أجزاء البلاد الأخرى هو جذب الموارد." على مدارس فيلادلفيا إذاً إستجداء التبرعات من الأغنياء والخضوع لإملاءاتهم أيًا تكن. ستقوم المصالح الخاصة بإملاء ماهية التعليم العام وسيكون على الحكومة بتوفير الأموال والمضامين التي تتطلبها هذه المصالح الخاصة. وستتم إقصاء الصالح العام، أي حقوق الطلاب والمدرسين وضرورة تنوير المجتمع لتقدمه. يواجه المجتمع مشاكل ملحة لا بد من حلها. إن الشباب وتعليمهم لهما عنصرين أساسيين لحل مشاكل المجتمع ولتقدمه. وتحديث وتجديد التعليم العام لهو ضرورة وحق عام يتصدى الشباب والمدرسون في فيلادلفيا وبقية أنحاء البلاد للدفاع عنه. علينا تصعيد هذا النضال في سبيل حماية الحق العام وتعزيز المصالح العامة في وجه حق الاحتكاريات.

الحدود والإعتبارات التي يقيمها السوق." فبال توافق مع مطالبية الحكومة الفدرالية بأن يعمل التعليم على إنتاج طلبة قادرين على "المنافسة والنجاح في الإقتصاد المعولم"، ينبغي على المدارس أيضاً أن تتحول لخدمة نموذج "المزود الخدماتي". فإضافة إلى إغلاق خمس المدارس، سيتم تجزئة ما تبقى من الدائرة التعليمية إلى "شبكات إنجاز" تتألف كل منها من 20 إلى 30 مدرسة يشرف عليها أشخاص متعاقدون إفرادياً على أرضية "أدائهم" لا على أي إعتبارات أخرى وقوفاً عند إملاءات الحكومة الفدرالية. وسوف يزداد عدد الطلاب المسجلين في المدارس المستقلة (تشارتر) الممولة بالمال العام من 25 إلى 40 بالمئة بحلول عام 2017.

وفي السياق عينه، سيتم إلغاء عقود المدرسين والضغط لإقتطاع 156 مليون دولار من الرواتب والمزايا التعاقدية. هدد كندسن بالإستعانة بعمالة من شركات خاصة للقيام بأعمال التنظيف والصيانة والنقل إن رفض العمال النقابيون إنجاز هذه المهام لقاء أجور تتدنى عما تدفعه هذه الشركات الخاصة أي الحد الأدنى من الأجور عادةً.

ما تعنيه شبكات الإنجاز بالتشارك مع المدارس المستقلة هو الإتيان بمنهاج مختلف وفرض معايير مختلفة على المدرسين ومعايير قبول مختلفة على الطلبة وظروف تعلم متفاوتة بين المدرسة والأخرى والشبكة والأخرى. ولن يكون هنالك دائرة واحدة مشتركة مسؤولة عن التعليم، وهو ما يجري الإعداد له عن طريق تقليص المكتب

نصف مليون يخرجون للتظاهر

أهالي كيبك يرفضون تجريم الحياة السياسية و يدافعون عن الحق بالتعلم

المقاومة. عوضاً عن قيام حكومة جان شاريه بتحقيق مطالب الطلاب المحقة، قامت بفض المفاوضات وتقوم بالتخطيط لتصعيد إستخدام القوة والإعتقالات الجماعية لقمع المقاومة. يستمر أهالي مونريال بتنظيم مظاهراتهم الليلية وتتضامن العديد من المدن الأخرى بتنظيم تحركات أسبوعية. تهنئ صوت الثورة شباب وشابات كيبك على موقفهم الثابت والشجاع والمعبر عن أفضل ما في المجتمع سواء في كيبك أو خارجها. نندد كذلك برفض الإعلام الإحتكاري الأمريكي تغطية هذا النضال الحيوي والمهم. ونحث الجميع على متابعة التطورات وإلى الإنضمام دعماً للطلاب عن طريق تعزيز الجهود هنا للدفاع عن الحق بالتعلم. (للمزيد من المعلومات، راجع النشرة الماركسية اللينينية اليومية على الرابط cpcml.ca) يقع على مسؤولي الحكومة بمختلف مستوياتها واجب ضمان الحق بالتعلم. إلا أن ما نشهده في كيبك وأيضاً في بفالو وفي أنحاء الولايات المتحدة هو إعتداءات وحشية على النظام التعليمي. تقوم الحكومات بخدمة المصالح الإحتكارية، كما يعني رفع الأقساط زيادة في ديون الطلاب أي إهدار الملايين كفوائد للمصارف. كما يتم إستخدام زيادة الأقساط كذريعة لتبرير إقتطاعات واسعة من تمويل قطاع التعليم. يتم تحويل إعتادات التعليم إلى برامج مختلفة هدفها إفادة الأغنياء كالحسومات الضريبية وبرامج "خلق

يتابع مئات الآلاف من الكيبكيون التظاهر دفاعاً عن الحق بالتعلم في وجه تجريم الحياة السياسية. بدأ الطلاب إضرابهم فيراير الفائت لمعارضة زيادة الأقساط بـ 75% في السنوات الخمس القادمة التي فرضتها حكومة رئيس وزراء كيبك جان شاريه. يطالب هؤلاء بتجميد الأقساط وبالبحث عن سبل قيام الحكومة بضممان الحق بالتعلم دون اللجوء إلى زيادة الأقساط. خرج نصف مليون شخص للتظاهر يوم 22 مايو، والذي صادف اليوم المئة للإضراب، في مدينة مونريال. عبروا عن موقفهم دعماً للحق بالتعلم وحق المقاومة تحدياً لقانون الحكومة الخاص رقم 78 الذي يستهدف ليس الطلاب فحسب بل مجتمع كيبك وكندا ككل. وتظاهر مئات الآلاف يوم 23 مايو برغم إمكانية الإعتقال الجماعي. وإعتباراً من الأول من يونيو، تستمر تظاهرات الآلاف في شوارع مونريال لليوم الـ 38 على التوالي. وخرجت تظاهرات عديدة أخرى في هاميلتون وسانت كاثرين رفضاً للقانون الخاص ودفاعاً عن الحقوق. ونظمت تحركات دولية داعمة في مدينة نيويورك ولندن وباريس في تعبير عن الوحدة دعماً للحق بالتعلم وهو حاجة حيوية لتقدم المجتمع. يتم إستخدام رمز المربع الأحمر الذي يرفعه شباب وشابات كيبك للتعبير عن وصول الديون الهائلة التي يتحملون وزرها إلى حافة الخطر "الحمراء"، يتم إستعماله في كل مكان كرمز دال على

بالنسبة للمجتمع وللنظام التعليمي. يقف شباب و شابات كيبك دفاعاً عن التقدم والمجتمع بما يضمن الحق بالتعلم وهو ما يستحق دعمنا الكامل لهم!

الوظائف" التي تسلم الملايين للإحتكاريات دون خلق وظائف ثابتة بدوام كامل. على الجامعات كجامعة بفالو "تعزيز أدائها" لخدمة مصالح اليزنس الخاصة بالتزامن مع تفويض المصالح العامة والحق بتعليم مجاني وذو نوعية عالية. هو توجه خطير وكارثي

السجناء الفلسطينيين – تمة الصفحة الأولى

يتتبع الإحتلال الأمريكي الإسرائيلي لفلسطين من خلال التجريم الجماعي لكل من يقاوم وعن طريق الغارات والقصف الوحشيين وسرقة أراضي الفلسطينيين وجرف منازلهم وتهجير ما يزيد عن خمسة ملايين فلسطيني. يسجن آلاف الفلسطينيين على نحو ظالم لمعارضتهم الإحتلال. يساعد المضربون عن الطعام اليوم على توحيد الفلسطينيين في نضالهم من أجل حقوقهم بشكل يلهم شعوب الأرض ويعزز مقاومتهم المنظمة. وقف هؤلاء الفلسطينيين المضربون عن الطعام دعماً للمضربين عن الطعام في كاليفورنيا العام الماضي. في هذه الأثناء رفض مضربو كاليفورنيا مقترحات إدارة كاليفورنيا للإصلاحات ولإعادة التأهيل ويستعدون لمتابعة إضرابهم عن الطعام هذا الصيف في حال عدم تحقيق مطالبهم. وبأشر سجناء ولاية أوهايو بدورهم إضراباً عن الطعام بدأ في الأول من أيار للمطالبة بإنهاء الحجز الإفرادي والعقاب الجماعي و بمعاملة كريمة للسجناء كبشر. دام الإضراب ثمانية أيام تمكن السجناء بعدها من الحصول على تنازلات بشأن ظروف حبسهم. من خلال الوصف الذي يقدمه الفلسطينيون عن إحتجازهم في السجون الإسرائيلية تتبدى أوجه الشبه مع التجريم الجماعي العنصري و المعاملة اللا إنسانية التي يتعرض لها السجناء في الولايات المتحدة. يتم إستخدام السجون الأمريكية والإسرائيلية كوسيلة للعقاب الجماعي والإذلال وتساهمان في المجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون والأفارقة الأمريكيون. كما تستخدم كحقل اختبار لأقصى أصناف المعاملة و لعرقلة وواد المقاومة. تلجأ إسرائيل بشكل متزايد إلى "الإعتقال الإداري" والذي بموجبه يتم سجن الأفراد لأجل غير محددة من دون تهم أو محاكمة. ويبدو أن الولايات المتحدة تسير في هذا الإتجاه في ظل القوانين و القرارات التنفيذية الأخيرة في إستخدام الحجز الجماعي على النحو المتبع في غوانتانامو وبغرام. أشارت إدارة أوباما إلى أن يعود لها إغتيال أو حجز أي شخص تسمه كإرهابي سواء كان مواطناً أم لا، سواء تواجد في الولايات المتحدة أو خارجها من دون أن يكون قد ارتكب أية جريمة. إن صمت إدارة أوباما بشأن السجناء الفلسطينيين يشير ليس إلى دعم الولايات المتحدة للجرائم الإسرائيلية فحسب بل أيضاً إلى إستعدادها لتطبيق إجراءات الحجز الجماعي ذاتها هنا. كلا الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية غير مؤهلتان للحكم كونهما تلجأن للعنف كوسيلة مفضلة وللتجريم الجماعي للشعوب. من خلال وقوفنا إلى جانب السجناء في فلسطين والولايات المتحدة علينا التنظيم في سبيل توجه جديد للمجتمع تحرم فيه جرائم مماثلة. نحن الناس من لدينا الأهلية للحكم. ومع تعزيز نضالنا في سبيل الحقوق علينا التنظيم كي نغدو صناع قرار وللاضطلاع بالمسؤولية الإجتماعية لتغيير مسار الأمور على نحو جذري.

- إنهاء الحجز الإفرادي لكافة السجناء خلال الساعات الـ 72 المقبلة بمن فيهم السجناء حسان سلامة وإبراهيم حامد و عبدالله البرغوثي.
- السماح لأهالي السجناء الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية.
- إنهاء العمل بـ "قانون شاليط" الذي فرض بعيد أسر الجندي جلعاد شاليط على يد حماس في قطاع غزة في عام 2006، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي قيد تواصل السجناء مع عوائلهم و حصولهم على المواد التعليمية رداً على أسر شاليط الذي دام خمس سنوات في غزة. يذكر أنه تم إطلاقه في أكتوبر 2011 في إطار عملية لتبادل السجناء.
- تحسين ظروف حجز السجناء في كافة السجون الإسرائيلية.
- الكشف عن الإتهامات الموجهة للمحتجزين بموجب "الإعتقال الإداري" (بدون تهم أو محاكمة "أسباب أمنية")، أو الإفراج عنهم في نهاية مدد حجزهم.

صرح والد السجين ثائر حلاحلة (33 عاماً) لموقع معان بأن ولده هاتفه ليخبره بموافقة على الإتفاق في مقابل الإفراج عنه في نهاية مدة إعتقاله الإداري يوم 5 يناير. في هذه الأثناء، هاتف بلال دياب (27 عاماً) والدته كي يخبرها بالإفراج عنه في 17 أغسطس مع إنتهاء إعتقاله الإداري وبأنه وافق على إنهاء إضرابه عن الطعام. أما جعفر عز الدين الذي أضرب عن الطعام لـ 54 يوماً فقد أخبر عائلته بإنهاء إضرابه مقابل تحريره لدى إنتهاء فترة إعتقاله الإداري في 20 يوليو. أما عمر شلال فقد أضرب عن الطعام لـ 69 يوماً ومثله حسن صفدي لمدة 71 يوماً. وسيصار أيضاً إلى الإفراج عن لاعب كرة القدم من غزة محمود سركس بعد إضرابه لمدة 59 يوماً، مع أن موعد إطلاقه لم يتحدد بعد وفق محاميه. وكان ثائر حلاحلة في يوم إضرابه الـ 78 وحده منته بنهايته المتوقعة قد وجه رسالة إلى إبنته التي ولدت وهو في السجن منذ 23 شهراً والتي لم يتسنى له رؤيتها. ومما تضمنته الرسالة: "عندما تكبرين ستفهمين مدى الظلم الذي تعرض له والدك ومثله آلاف الفلسطينيين الذين يحتجزهم الإحتلال في سجونهم ووزناناتهم مدمراً حياتهم ومستقبلهم فقط لتوقهم للحرية والكرامة الإستقلال." "ستدركين أن والدك لم يسكت عن الظلم والخنوع وأنه لن يقبل الإهانة والتنازل وبأنه ينفذ إضراباً عن الطعام إحتجاجاً على الدولة اليهودية التي تريد تحويلنا إلى عبيد مهانين مجردين من أية حقوق أو كرامة وطنية".